ليته كان رجلاً لأقتله

عائشة بلحاج

لو كان الفقر رجلاً لقتلَهُ عليّ بن أبي طالب، لكن بماذا يُفيد قتل رجلٍ واحدٍ لإنقاذ سبعة مليارات من الناس يا عليّ؟ من الممكن أن يكون الفقر رجلاً، لو كنّا نتحدّث عن عشرات الآلاف من البشر، كما كان كذلك في عصره. أما مليارات اليوم «مليار منها يعانون منه فعلياً»، فيليق بنا أن نقول فيها: «لو كان الفقر جيشاً من الناس لأرسلنا خلفهم قنابل وصواريخ لإنقاذ الفقراء من أياديهم الغليظة التي تخنق الأعناق والأرزاق». لكن ما الفقر؟ هل هو فقر المال أو فقر التحكّم في المصير؟ ففقراء اليوم لم ينبتوا كالفِطر، بل هناك أيد تعهّدتهم بالعناء، حتى ولدوا في أراضٍ بور. الفقر ليس حكماً بالمؤبّد، بل السّبيل إليه، هو العدوّ الحقيقي، وهو: قلّة ما في اليد وغلاءُ الأسعار. في زمن نشأة الدّولة الجبانة، بدل حلم الدولة الاجتماعية الذي ظل حلماً لجلّ شعوب العالم، فصرنا نراها تقف كالقطيع السّارح، الذي يقوده البنك الدولي وأصحاب المال من الشّرق والغرب، الذين لا ملّة لهم غير المال وحده. فتقترض الدول المتعثّرة، لسوء تدبيرها، من البنك الدولي بيد، وتعيد باليد الأخرى القروض وفوائدها، من جيوب النّاس الخفيفة، في دوامة عبثية. الأداةُ الأولى لحشد البنك الدولي وعُصبته هي التّعويم، الذي خضعت له دولٌ عديدة، منها مصر ولبنان وتونس. الثانية، رفع الدّعم عن أسعار المواد الأوّلية للدول التي لم تستطع مواجهة الآثار الشّعبية للتعويم، مثل المغرب، نتيجة ذلك، ارتفعت الأسعار، حتى صار الإنسان متوسّط الحال عاجزاً عن شراء موادّ كثيرة. وصارت الخضر، ملجأ الفقراء، إلى جانب حبيب الجماهير، الخبز، في مهبّ ريح الغلاء، في دول فلاحية اعتمدت فيها الأسر الفقيرة، التي تكون عادة غزيرة العدد، على الخضر، لسدّ رمق الأسر، بلا أدنى عناء.

على هذا الإيقاع، سنعود قريباً إلى زمان الفقر «الطبيعي»، حيث عاشت شعوبٌ كاملة على البطاطس والأجبان، مثل أجزاء من أوروبا. وعلى منتوجات القمح والقليل من الخضر التي عُرفت مبكّراً في دول المتوسط، وأولها البصل. وفي الجزيرة العربية تُطلعنا رواياتٌ كثيرة على مظاهر الفقر، قبل ثورة النفط، مثل «مدن الملح» لعبد الرحمن منيف، و«لشاما» التي تشرح فيها بشكل مستفيض الروائية العمانية بشرى خلفان كيف كان الفقراء يقضون يومهم بتمرة واحدة في معاداتهم. الآن، عندما أقرأ ما يكتبه أصدقاء لي من مصر وسورية ولبنان على «فيسبوك»، عما لا يستطيعون تحمّل كلفته من الأشياء، أصاب بالصدمة، فالبيض والأجبان واللحوم والفواكه، وكثير من الخضر، خارج موائد كثيرين منهم نهائياً. إضافة إلى أشياء أخرى كثيرة، ربما ما زالت محتملة لقدر من الأسر المتوسّطة الدخل في المغرب، لأنّها ضرورية في أي تغذية متوازنة، فما العمل مع البروتينات والفيتامينات والألياف؟

يُقال إن التضخّم طبيعي بعد سنوات كورونا الجفاف. لكن السنوات تمرّ، وهو يزيد ولا يستقر بعد تعويض الخسائر... وأول ما فعلته الدّول لتعويض الدعم الذي قدّمته كل منها حسب استطاعتها لفئاتٍ عانت من آثار الإغلاق فرض ضرائب جديدة، كل وجبروته في البلاد وقبضته على العباد. عباد الله، لا عبيد الخبز والحاجة، وضحايا النيوليبرالية التي تحمي رؤوس الأموال، لا رؤوس الناس، التي تتوفّر بكمية وافية، لا حاجة لعدد هائل منها، بينما رؤوس الأموال ثمينة وعزيزة وغالية على قلوب الدول والحكومات والبلديات، والمخلوقات المالية الضّخمة الجيوب المفتوحة الشّهية. تقول الإحصاءات عن الفقراء، وسقف الفقر الذي يقطّر بلا توقّف، حتى أوشك أن يقع على رؤوسهم الهشّة الجماجم، حسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، إنّ ثلث العالم العربي يعيش تحت خط الفقر. ولا تشمل هذه الدول منطقة الخليج وليبيا، كما أن دولاً مثل السودان بلغت مستويات المجاعة. لأن الفقر اختار أفريقيا والشرق الأوسط رفيقين حميمين، لأنهما المكانان الوحيدان في العالم اللذان ازداد فيهما الفقر في العقد الأخير. لو كان الفقر عدوى لما انتشر بهذه الكثافة، في دولٍ نهشتها السياسات الاقتصادية الفاشلة، والفساد السياسي... فلا مجال، يا عليّ، ما من قاتل نقتله، ولا من قتيل ندفنه، غير الرّجاء.

بوتين يجدّد سعيه إلى تأييد حكمه روسيا

عمر كوش

لم يكن أحد من المراقبين والمهتمين بالشأن الروسي في حاجةٍ إلى انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الروسية، التي أجريت في 15 مارس/ آذار الجاري وانتهت في الـ17 منه، كي يعرف من سيفوز بها، فقد ذهبت معظم التكهّنات إلى أن نتائجها معروفة سلفاً، حتى بالنسبة إلى ملايين الروس، حيث لم يكن أحدٌ منهم يتوقع ألا يفوز بها الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، وذلك في ظل عدم مواجهته منافسة حقيقية فيها، لأنه سبق وأن تخلّص من خصومه، ومن منافسيه، وعمل على إبعاد كلّ من اعتقد أنه يشكل تهديداً لتربّعه على كرسي الرئاسة الروسية، الذي جلس عليه منذ العام 1999.

بالفعل، جاءت نتائج الانتخابات كي تؤكّد تلك التكهنات، ويصبح بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية في ولايته الخامسة، حيث حصل على أكثر من 87% من نسبة أصوات المشاركين، فيما اقتربت نسبة المشاركة من 80%. وتُعيد نسبة فوزه إلى الأذهان النسب التي اعتاد رؤساء جمهورياتنا العربية الفوز بها في انتخاباتهم الصورية. وقوبل فوز بوتين بتشكيك كبير من المعارضة الروسية، التي اعتبرت الانتخابات غير نزيهة، ولا تتمتع بالشفافية، كونها جرت في ظل عدم وجود لجان مراقبة محايدة، وبأستبعاد اللجنة المركزية العليا للانتخابات ترشيحات شخصيات من المعارضة.

خاض بوتين هذه الانتخابات بعدما سمحت له التعديلات الدستورية، التي أقرّت عام 2020، بالترشّح لولايتين رئاسيتين إضافيتين (مدة كل منهما ست سنوات)، وبما يمكنه من الاستمرار نظرياً في الرئاسة الروسية حتى العام 2036، في إطار سعيه إلى تأبيد حكمه روسيا الاتحادية، فيما تخوّله الولاية الرئاسية الخامسة الاستمرار في الرئاسة إلى عام 2030، وبما يمكنه من استكمال إعادة هيكلة بنية النظام السياسي في روسيا، لضمان استمرار نهجه الأيديولوجي والسياسي وترسيخه، ومواصلة المزيد من إجراءات التضييق لمهامش المعارضة، التي تراجع دورها وتأثيرها في السنوات الماضية، خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وجاءت الانتخابات بعد مرور أكثر من عامين على الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022، وشكلت ظروف الحرب مناسبة لتنفيذ مزيد من القمع للمعارضة الروسية، حيث جرى اتخاذ جملة إجراءات استثنائية، صبّت جميعها في سياق تأييد البوتينية، بوصفها نهجاً سياسياً وإيديولوجياً وضع أسسه بوتين، وفق توليفة لنظام حكمه أطول فترة ممكنة في روسيا.

لم تختلف الانتخابات عن متوالية الانتخابات الرئاسية الروسية التي لم يواجه فيها بوتين أي منافسة حقيقية، باستثناء انتخابات عام 2000، التي فاز فيها بنسبة 53,4% مقابل حصول منافسه الرئيسي في تلك الانتخابات، غينادي زيوغانوف، على 29,4%. واقتصرت المنافسة فيها على ثلاثة مرشّحين آخرين في مواجهة الرئيس بوتين، لكنهم في الواقع لا يمثلون أحزاب المعارضة، بل أحزاباً موالية للكرملين، فيما استبعدت اللجنة المركزية العليا للانتخابات في روسيا طلبات ترشيح كل الشخصيات المناهضة للغرب الروسي لأوكرانيا. إضافة إلى أن المعارضة الروسية تلقت ضربة كبيرة بعد الوفاة الغامضة لزعيم المعارضة، أليكسي نافالني، في منتصف فبراير/ شباط الماضي في معسكر عقابي في القطب الشمالي، حيث كان يقضي حكماً بالسجن 19 عاماً، واعتبرت المعارضة وفاته بمثابة تصفية له، وأنها جاءت في سياق تصفيات أخرى لشخصيات معارضة للرئيس بوتين خلال السنوات الماضية.

لم يقدم بوتين في حملته الانتخابية برنامجاً انتخابياً معيناً، بل رفع شعاراً تعهّد فيه بالعمل على تأمين حياة طويلة ونشيطة للمواطنين الروس، من خلال زيادة متوسط الأعمار في روسيا، ورفعه من 73 عاماً إلى 78 عاماً. إضافة إلى تعهّده بتحسّن مستويات معيشة الروس، والإعلان عن خطط للسنوات الست المقبلة، فيما تفيد تقديرات مراكز متخصصة بأن وعوده ستكلف الخزينة الروسية أكثر من 130 مليار دولار، وقد لا تسمح ظروف روسيا الاقتصادية بتحقيق ذلك. نظراً إلى تكاليف الحرب على أوكرانيا، والعقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة عليها. في المقابل، أولى بوتين أهمية قصوى للحرب على أوكرانيا، واعتمد على خطاب معادٍ للغرب، متهماً إياه بالتخطيط لهُجمات على الأراضي الروسية، وراح يلوّح بإمكانية نشوب حرب نووية، إضافة إلى تهديده بإمكانية نشوب حربٍ عالميةٍ ثالثة. تؤكّد هذه الانتخابات الرئاسية مضي النظام السياسي الروسي في لعبته المقوننة، التي يسمح فيها بإتاحة بعض الهوامش، في إطار ما تسمّى «الديمقراطية السيادية»، «المسيّرة» أو «الموجّهة»، كي يعيد إنتاج نفسه بنفسه، عبر مشهديات صورية لانتخابات، تطاول انتخابات المناطق والأقاليم، وانتخابات البرلمان، وانتخابات الرئاسة، التي ينظمها جميعاً وفق نسق يسعى إلى مقاس تأبيد حكم زعيمه الأوحد، لذلك تدخل الانتخابات في سياق عملية تمرير النظام طقوس انتخابية، سعى فيها بوتين إلى المحافظة عليها منذ وصوله السلطة، وقام بتوزيع الأدوار على جميع الأحزاب والنقابات والجمعيات، وفرض عليها قيوداً، أعاقت نشاطات وفعاليات أحزاب وحركات المعارضة، التي اضطرت إلى التكيف معها، الأمر الذي أسهم في إضعافها، فضلاً عن عدم تمكّنها من تشكيل جبهة قوية ضده.

في المقابل، اعتبر النظام السياسي الروسي أي حراك سياسي أو اجتماعي يهدف إلى التعبير عن مطالب الناس وتطلعاتهم، خروجاً عن المألوف وتمرّد على المعايير المفروضة عليها. في المقابل، أولى بوتين أهمية قصوى للحرب على أوكرانيا، واعتمد على خطاب معادٍ للغرب، متهماً إياه بالتخطيط لهُجمات على الأراضي الروسية، وراح يلوّح بإمكانية نشوب حربٍ نووية، إضافة إلى تهديده بإمكانية نشوب حربٍ عالميةٍ ثالثة. تؤكّد هذه الانتخابات الرئاسية مضي النظام السياسي الروسي في لعبته المقوننة، التي يسمح فيها بإتاحة بعض الهوامش، في إطار ما تسمّى «الديمقراطية السيادية»، «المسيّرة» أو «الموجّهة»، كي يعيد إنتاج نفسه بنفسه، عبر مشهديات صورية لانتخابات، تطاول انتخابات المناطق والأقاليم، وانتخابات البرلمان، وانتخابات الرئاسة، التي ينظمها جميعاً وفق نسق يسعى إلى مقاس تأبيد حكم زعيمه الأوحد، لذلك تدخل الانتخابات في سياق عملية تمرير النظام طقوس انتخابية، سعى فيها بوتين إلى المحافظة عليها منذ وصوله السلطة، وقام بتوزيع الأدوار على جميع الأحزاب والنقابات والجمعيات، وفرض عليها قيوداً، أعاقت نشاطات وفعاليات أحزاب وحركات المعارضة، التي اضطرت إلى التكيف معها، الأمر الذي أسهم في إضعافها، فضلاً عن عدم تمكّنها من تشكيل جبهة قوية ضده.

> اعتبر النظام السياسي الروسي أي حراك سياسي أو اجتماعي يهدف إلى التعبير عن مطالب الناس وتطلعاتهم، خروجاً عن المألوف

في المقابل، اعتبر النظام السياسي الروسي أي حراك سياسي أو اجتماعي يهدف إلى التعبير عن مطالب الناس وتطلعاتهم، خروجاً عن المألوف والمعروضة عليها، وتمرّد على المعايير المفروضة عليها. في المقابل، أولى بوتين أهمية قصوى للحرب على أوكرانيا، واعتمد على خطاب معادٍ للغرب، متهماً إياه بالتخطيط لهُجمات على الأراضي الروسية، وراح يلوّح بإمكانية نشوب حربٍ نووية، إضافة إلى تهديده بإمكانية نشوب حربٍ عالميةٍ ثالثة. تؤكّد هذه الانتخابات الرئاسية مضي النظام السياسي الروسي في لعبته المقوننة، التي يسمح فيها بإتاحة بعض الهوامش، في إطار ما تسمّى «الديمقراطية السيادية»، «المسيّرة» أو «الموجّهة»، كي يعيد إنتاج نفسه بنفسه، عبر مشهديات صورية لانتخابات، تطاول انتخابات المناطق والأقاليم، وانتخابات البرلمان، وانتخابات الرئاسة، التي ينظمها جميعاً وفق نسق يسعى إلى مقاس تأبيد حكم زعيمه الأوحد، لذلك لم يتردّد في سحق أي حراكٍ سلمي بالقوة والعنف المفرط. فيما رمى رموز المعارضة في معسكرات سيبيريا والقطب الشمالي ومعتقلاتهما، ولفّق تهماً شتى لهم، وتصفية بعضهم، عبر الاغتيال أو التسميم، مثلما فعل مع المعارض المعروف اليكسي نافالني، الذي تعرّض للتسميم بمادة «كيميائية غير معروفة»، ثم انتهى أمره بالإعلان عن وفاته في السجن قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية.

غير أن التجارب التاريخية تظهر أن الأنظمة الشمولية، ومعها سائر الأنظمة غير الديمقراطية، يمكن أن تنهار بسرعة في مواجهة الحركات الشعبية. ومن المرجّح أن يكون للوضع المعيشي والقرارات التي اتّخذها بوتين وإدارته الحرب في أوكرانيا تأثيرات غير متوقّعة على الروس، وبما يمكنها توليد مزيد من السخط في المدى المنظور، والدفع باتجاه تنامي الحركات الرافضة لاستمرار الحرب على أوكرانيا، وما تثيره من إرهاصات على حياة الروس، وربما تنعكس بشكل حراك احتجاجي على سياسات الكرملين، أو تظهر انشقاقات أو تمرداً على غرار التمرّد الذي قاده زعيم مرتزقة «فاغنر» يفغيني بريغوجين، الذي كان يُعرف بقربه الشديد من بوتين، ولم يمنعه ذلك من قيادة تمرّد عسكري واسع، والإيعاز من مرتزقته بالزحف باتجاه موسكو، وكاد أن يُحدث زلزالاً داخل روسيا.

(كاتب سوري في إسطنبول)

مشكلة واشنطن في مقاربتها لا في سلوك إسرائيل

اسامة ابو ارشيد

تتحاشى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الإقرار بفشل مقاربتها في التعاطي مع إسرائيل، وحكومة بنيامين نتنياهو تحديداً، وهو الأمر الذي مكّن هذا الأخير من تحدّي واشنطن وإدارة ظهر المِجَنّ لها. وعملياً، فإنّ الرّسَنَ الذي يفترض أن الولايات المتحدة تمسك به لتقييد إسرائيل حين تتطلب مصالحها العليا ذلك يبدو وكأنّ زمامه قد أفلت من أيدي إدارة بايدن. إنه استمرارٌ لذلك الخَلل الرهيب والمهين في العلاقة بين الدولة الراعية والدولة المَحميّة التي يفترض أن لها أدواراً وظيفية تؤدّيها خدمة للراعي، ليس من بينها، طبعاً، التحوّل إلى عبء استراتيجي عليه. وما تواتر الحديث عن احتقان بين إدارة بايدن وبايدن نفسه، وبين حكومة نتنياهو وشخص الأخير، على خلفية الموقف من كيفية إدارة العدوان على قطاع غزّة (وليس خلافاً على العدوان بحد ذاته)، وجولة وزير الخارجية أنتوني بلينكن الحالية في المنطقة، وهي السادسة له منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، إلا دليل على أن واشنطن لا تحقق شيئاً مع تل أبيب إلا تعميقاً للإخفاقات والفشل والإهانات التي تلحق بها.

منذ اليوم الأول لشنّ إسرائيل حرب الإبادة على قطاع غزّة تبنّت إدارة بايدن مقاربة قوامها الوقوف معها بشكل مطلق من دون سقوف ولا شروط. ولم يلبث بايدن نفسُه أن سافر إلى تل أبيب معانقاً نتنياهو «عناق الدّبّ»، كما يوصف أميركياً، ومحيياً الخلافات السابقة بينهما. حينها، عللّت مصادر في الإدارة الأميركية حسابات بايدن من وراء تبنّي نتنياهو ودعمه أنها تندرج تحت لافتة بناء ومراكمة «رأس مال سياسي» يمكن صرفه عند حلول الوقت. لكن نتنياهو ليس محتالاً ومأكراً، كما يوصف هنا في واشنطن، فحسب، بل هو أيضاً جاحدٌ للفضل وناكرٌ للجميل. لم تمض أسابيع قليلة، حتى بدأت إدارة بايدن تتصرّف كأنها فوجئت بسلوك نتنياهو الصلف والوقح الذي لا يلقي بالاً لمصالح الولايات المتحدة، إقليمياً ودولياً، ولا حتى لحسابات بايدن ومصالحه السياسية والانتخابية، وهو الذي احتضنه وساهم في تحصين موقعه رئيساً للوزراء بعد عملية طوفان الأقصى التي زعزعت أركان حكومته وأركان دولته.

مع مضيّ الوقت، والتصاعد الهائل في الخسائر البشرية والعمرانية في قطاع غزّة، التي تتناسب طردياً مع تصاعد الكلف على الولايات المتحدة، استراتيجياً وأخلاقياً، وكذلك على بايدن شخصياً، الحزب الديمقراطي، سياسياً وانتخابياً، بدأ «الاحتقان المكتوم» يتحوّل إلى «احتقان علني». ولكن، حتى هذا لم ينجح في تليين عناد نتنياهو، وهو ما وَلّد انطباعاً، أقرب إلى الحقيقة، أن إدارة بايدن تحولت إلى مُتسَوّل تستجدي إسرائيل، رغم أنها قادرةٌ على أن تفرض شروطها عليها لو امتلكت الجرأة السياسية والأخلاقية.

هنا تحديداً تكمن معضلة مقاربة إدارة بايدن وفشلها في التعامل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي وحكومته المتطرفة. للتعبير عن استيائها من نتنياهو تبنّت الإدارة منطق الضغوط التدريجية المتصاعدة عليه لتغيير سلوكه وسلوك حكومته، بدل أن تغيّر هي مقاربتها وسلوكها نحو الحكومة الإسرائيلية. نحت الإدارة الأميركية ابتداءً إلى تسريب أخبار عن «إحباط» بايدن من نتنياهو وسياساته المتمحورة حول مصالحه الشخصية بالدرجة الأولى، والتي وصفتها بأنها تضرّ إسرائيل قبل أميركا. ثمّ، تصاعدت حدّة التسريبات لتنقل الألفاظ المقذعة التي يطلقها بايدن ضد نتنياهو. ثمّ لم يلبث بايدن، منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أن بدأ يصرّح علناً عن استيائه من نتنياهو، وذلك عندما قال أمام متبرّعين يهود كبار لحملته الانتخابية إن إسرائيل «تخسر الدعم الدولي»، وإن على نتنياهو أن «يتغيّر»، لكن ذلك لا يمكن أن يحدُث في ظل ارتهانه لائتلاف حكومي متطرّف.

وعلى المنوال نفسه، تصاعدت حدّة خطاب بلينكن ضد إسرائيل، وبدت لغة «الخطوط الحمراء» تبرز في تصريحاته وتصريحات مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، وصولاً إلى بايدن نفسه الذي حذّر قبل أقل من أسبوعين من أن اجتياحاً إسرائيلياً لرفح سيكون بمثابة خط أحمر بالنسبة إليه، لكنه لم يلبث أن ناقض نفسه في الجملة نفسها، حين قال إن عدم احترام إسرائيل خطّه الأحمر ذاك لن تترتب عليه أيّ تداعيات تتعلق بالدعم الأميركي لها. وعندما وجدت إدارة بايدن أن ذلك كله لا يعمل لجات إلى أرفع مسؤول يهودي صهيوني أميركي، زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر، الذي ألقى خطاباً في المجلس قبل أيام (أيده بايدن لاحقاً)، اعتبر فيه نتنياهو «عقبة» في طريق السلام، ودعا لإجراء انتخابات في إسرائيل تأتي بحكومة جديدة، وهو ما ردّ عليه حزب الليكود بتحدٍّ واضح وصريح: «إسرائيل ليست جمهورية موز بل ديمقراطية مستقلة وأبيّة، وبنهج نتنياهو سياسة حازمة تدعمها أغلبية كبيرة من الشعب. خلافاً لتصريحات شومر، يؤيّد الجمهور الإسرائيلي انتصاراً كاملاً على حماس، ويرفض أي إملاء دولي لإقامة دولة إرهابية فلسطينية، ويعارض عودة السلطة الفلسطينية إلى غزّة».

المفارقة أن نتنياهو الذي اعتبر تصريحات شومر «غير لائقة»، وأن «من غير المناسب أن نتوجّه إلى ديمقراطية شقيقة ونحاول استبدال القيادة المنتخبة فيها»، لم يلبث هو نفسُه أن قبل دعوة من الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي ليلتقي بهم عبر تقنية الفيديو، وهو ما تمّ فعلاً يوم الأربعاء الماضي، ووظفه الجمهوريون سياسياً لشنّ هجوم على بايدن وإدارته وعلى الديمقراطيين متهمين إياهم بالتخلّي عن إسرائيل. طبعاً، هذه ليست أول مرّة يدسّ فيها نتنياهو أنفه في شؤون الدولة «الديمقراطية الشقيقة» الأميركية، حيث سبق له أن قبل دعوة الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، عام 2015، لإلقاء خطاب في الكونغرس ضد الاتفاق النووي الذي وقعته الولايات المتحدة ودول أخرى مع إيران حينها، وذلك في تحدٍّ واضح ومباشر لإدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما. ليس هذا فحسب، حيث سبق لنتنياهو، قبل ذلك، أن دسّ أنفه في انتخابات «الديمقراطية الشقيقة» الأميركية، عام 2012، عندما سعى إلى «استبدال القيادة المنتخبة فيها» عبر دعمه المرشّح الرئاسي الجمهوري، حينئذ، ميت رومني، ضد أوباما.

لقد فشل ثلاثة رؤساء ديمقراطيين أميركيين (بيل كلينتون، أوباما، وبايدن حتى اللحظة)، طيلة 28 عاماً، في تغيير سلوك نتنياهو، ولا يبدو أن بايدن سينجح في ما فشل فيه سابقوه ما لم تتغيّر المقاربة الأميركية نفسها وسلوكها نحو إسرائيل بشكل عام، وليس فقط نحو نتنياهو وحكومته. ما دام أن واشنطن عاجزة أو غير راغبة في وضع دعمها المطلق والأعمى لإسرائيل على المحك، بما في ذلك وقف تصدير الأسلحة إليها، ورفع الحصانة الدبلوماسية عنها في مجلس الأمن، وتقديم مصالح الولايات المتحدة أولاً، فإنه لن يكون هناك أي تغيير في السلوك الإسرائيلي. هذه هي خبرة قرابة 76 عاماً من العلاقة المختلّة بين الطرفين، ولا يبدو أنها ستتغير في المدى المنظور ما دام أن مصير «الخطوط الحمراء» الأميركية مصير خط بايدن الأحمر يمحوه اللسان نفسه الذي نطق به.

> منذ اليوم الأول لشنّ إسرائيل حرب الإبادة على غزة تبنّت إدارة بايدن مقاربة قوامها الوقوف معها بشكل مطلق من دون سقوف ولا شروط

خطوط بلينكن الحمراء لفظية (درو انغرر/Getty)

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

سورية... عامٌ آخر من الفشل

بشير البكر

لا أحد يريد أن يحصد الخيبة، ويعترف بأن الثورة السورية، مثل شقيقاتها في تونس ومصر وليبيا واليمن، انتهت إلى فشل ذريع، وبدلاً من أن تغير أحوال الناس نحو الأفضل زادتها سوءاً بدرجاتٍ كبيرة. ومن جردة حساب سريعة، يتبيّن أن هذه البلدان خسرت في السياسة والاقتصاد والثقافة، وحتى في الرياضة. وانتقل بعضُها من حكم ديكتاتور واحد، ليقع تحت نفوذ عدّة ديكتاتوريين، مثلما هو الأمر في سورية، التي يتقاسمها النظام القديم، وسلطات الأمر الواقع، وأمراء الحرب.

وبسبب ما انتهت إليه الثورة، يتحسّر سوريون كثيرون على ما عاشوه في الماضي، الذي سبق النزول إلى الشارع من أجل تغيير الأوضاع. وهذا ينطبق على ملايين كانت لديهم بيوتهم ومدارسهم ووظائفهم، ثم أصبحوا مشرّدين، يكافحون من أجل تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، والقسم الكبير منهم في دول الجوار يواجه محنة تدبير رزقه يوماً بيوم. يحلم في أن يعود إلى بيته من دون أن يتعرّض للاعتقال أو الابتزاز. وبين الحلم والواقع مسافة كبيرة، تزداد مع مرور الوقت، وبات السوري اللاجئ معلّقاً في ظروفٍ مأساويةٍ من دون أفق واضح. وهذا يشمل أكثر من ثلاثة ملايين يوجدون في لبنان وتركيا، يواجهون، فوق المصاعب الاقتصادية، عنصرية متنامية، واستغلالاً سياسياً واقتصادياً.

لا ذنب للناس في ما آلت إليه أحوالهم، وما كان لهم أن يخرجوا ضد الحاكم، لو أن حياتهم لم تكن بالغة الرداءة، غير أنه لم يخطر في حساب أحد أن هناك أسوأ مما كانت عليه الحياة قبل الثورة. ثاروا وهم لا يعرفون أن الحاكم سيغلق أفق التغيير بالدم، ولن يتنازل الأسد حتى لو دمّر البلد، وفعل ذلك، ولا يزال يجلس فوق الخراب غير مكترثٍ بالنتائج، يعيش حالة انفصال عن الواقع، لا تضاهيها ما تحفل به مسرحيات العبث من فانتازيا مرضية لا دواء لها. وما لا شك فيه أن الكارثة التي انتهت إليها الثورة السورية يتحمّل مسؤوليتها النظام والدول والتنظيمات التي ساندته إيران، روسيا، وحزب الله والمليشيات العراقية والأفغانية والباكستانية.

ولكن هذا لا يُسقط المسؤولية عن أطرافٍ شاركت بالثورة، ووقفت في الخندق الآخر، من سوريين وغير سوريين، وهذا ينطبق على قوى وشخصياتٍ من المعارضة، تاجر بعضُها بالثورة، ودول في مقدّمتها الولايات المتحدة، التي أوهمت السوريين أنها تؤيد الثورة، ثم تخلّت عنهم بعد مجزرة الكيماوي في الغوطة، في أغسطس/ آب 2013، وتركتهم بلا غطاء سياسي أو عسكري في مواجهة حرب الإبادة والتهجير.

الأمر الأسوأ في ذكرى الثورة من كل عام، والذي يصادف هذه الأيام، أنها تمرّ من دون أي مراجعة، من أطراف سياسية، لعبت دورا أساسيا في توجيهها في بداياتها، وهي تتحمّل قسطاً من المسؤولية عن مآلاتها. يتصرّف هؤلاء على طريقة دفن الرؤوس في الرمال، ولا يزال بعضهم يعتاش على ما بقي من رمزيةٍ للثورة. وما يمنعهم من المراجعة هو الاستفادة من استمرار الفشل، وهم بذلك يراكمون الأخطاء، فوق بعضها، فيزيدون من الوضع رداءة وتعفّنا، وفي كل يوم يزيدون من صعوبة كل محاولة من أجل تدارك الكارثة الكبرى، وهي أن تصبح استعادة وحدة سورية أمرا من المُحال.

وطالما أن السوريين لا يتحرّكون من أجل إسقاط المعادلة الموجودة، فلن يهبّ أحد لمساعدتهم. وما هو واضحٌ في الأفق أن الوضع مرشّحٌ لأن يزداد تدهورا، طالما أن الأطراف التي تتحكّم بمصير البلد، لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية، ولا بوضع حدّ لمعاناة السوريين، وهي لا توفر جهدا لجرّ البلد نحو الوراء، والمتاجرة به وبشقاء أهله.

ازدواجية الحوثيين

جمانة فرحات

حتى اليوم، فشلت جماعة الحوثيين في إقناع جزءٍ لا يُستهان به من اليمنيين بأن نصرة غزّة نابعة من تضامن حقيقي مع معاناة الشعب الفلسطيني وعدالة القضية الفلسطينية. وهؤلاء المشكّكون من داخل اليمن يدوافع الجماعة لا يُلامون، فهم أدرى بها. ممارسات الجماعة طوال عقد من حكمها لهم لا تترك مجالاً للدفاع عنها. لم يوفّر الحوثيون جريمة إلا وارتكبوها بحقّ اليمنيين من قتل وإخفاء قسري وتلفيق تهم وتفجير منازل مصرّين على تذكير أبناء بلدهم بحقيقة أنهم جماعة مليشياوية لا تعترف بمواطنيهم، إلا إذا كانت «مواطنة» وفق منظورها وعماهدا التسليم المطلق بأحقّية الجماعة بحكمهم وقتلهم وسجنهم من دون أن يكون لهم أي حقّ بالاعتراض، وإلا يصبحوا في خانة الخونة والعملاء لـ«دول العدوان».

حتى تلك العائلات التي قتل أفرادها تحت ردم المنازل التي انهارت فوق رؤوسهم عقب تفجيرها في رداع قبل أيام لم تسلم من اتهامها بالتواطؤ ضد الجماعة، وهناك من ذهب من أنصار الجماعة بعيداً في مخيلته للحديث عن أن ما جرى تخطيط أميركي. مع العلم أن الجماعة نفسها أقرّت بأن مسؤولي أمن فيها تورّطوا في الجريمة، وإن عزت ذلك إلى «تصرّفات فردية». وبطبيعة الحال، لم تكن الإجراءات التي أعلن عنها الحوثيون لاحتواء الجريمة وتداعياتها كفيلةً بأي تغيير، سيما أن هذه الممارسات لم تكن وليدة اللحظة، بل هي من أدوات المعاقبة التي تنتهجها الجماعة ضد أي شخص تختلف معه منذ أكثر من عقد.

من يشكّك اليوم من اليمنيين بحقيقة نُيّات الجماعة في الانخراط بمعركة غزّة عن طريق استهداف السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية محقّ، جزئياً. لكن مقاربة نصرة فلسطين وغزّة، من وجهة نظر الحوثيين، لا تنطلق من قناعةٍ بمفهوم الحريات والعدالة والحقوق للشعب الفلسطيني، وإلا لهانها كانت لتمتد حكماً إلى نظرتهم لليمنيين مواطنين لهم حقوق يفترض أن تحترمها الجماعة وتعمل على تعزيزها، لا أن تلجأ إلى حصارهم في مدن عدة أو قتلهم بتفجير منازلهم أو إصدار أحكام بحقهم من دون محاكمات عادلة أو زجّهم في السجون، وإخفائهم قسراً، فقط لأنهم اختلفوا معها سياسياً لا عسكرياً حتى.

الجماعة اليوم هي ضمن محور يوظف القضية الفلسطينية وعدالتها ضمن استراتيجيته. وفي الخذلان الواسع للفلسطينيين وتصاعد المجازر في قطاع غزّة أكثر من خمسة أشهر متواصلة، لا يمكن التغاضي عن دور هذا المحور في الضغط ضمن مسار الحرب، ولو جزئياً. لكن ذلك لا يفترض أن يكون سبباً في إغفال طبيعة هذه الجماعة أو مبرّراً لجرائمها بحقّ اليمنيين.

ضمن ردود الفعل التي اجتذبتها جريمة رداع، كتب أحدهم ما مفاده بأنه لو لم يكن للحوثيين من موقف مشرف سوى موقفهم تجاه غزّة وفلسطين لكفاهم ذلك. ولعل ذلك أقصى ما تطمح له الجماعة أن تجد من هو مستعدٌّ لغض البصر عن كل ما ترتكبه داخل اليمن بسبب غزّة والقضية الفلسطينية. وإذا كان ذلك ممكناً لفترة قصيرة أو متوسّطة المدى فإنه لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية. في نهاية المطاف، تعيش الجماعة ضمن اليمن. وإذا ما جرى افتراض أن مساعي السلام قد تكلّل بالنجاح يوماً ما، فإنه يصعُب تصوّر كيف أن النهج الذي تعتمده الجماعة منذ انقلاب 2014 والقائم على وضعها نفسها في مرتبة أسمى من اليمنيين، والطلب منهم الخضوع والطاعة لا غير، سيقود إلى شراكة في مرحلة لاحقة. أي سلام في اليمن يتطلّب الاعتراف بوجود قوى أخرى مجتمعية وسياسية وإيجاد تقاسم للسلطة وتعايش. وهذا ما لا يبدو أن الجماعة مستعدّة له راهناً إذ تكتفي بتوسيع الفجوات بينها وبين جزء من اليمنيين، ممعنة في ترسيخ شرخ مجتمعي قد يكون من الصعب إصلاحه لاحقاً. على عكس ما قد يحدُث على المستوى السياسي عندما تجتمع المصالح.

كاريكاتير — عماد حجاج

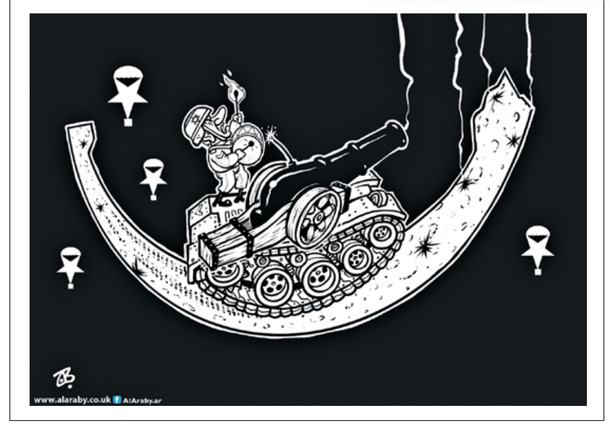

قصة مسجدَيْن: من درعا إلى غزّة

مراد بطل الشيشاني

مجموعة من الشبّان يصعدون إلى مئذنة الجامع العمري في قلب مدينة درعا، ويرفعون علم الثورة السورية، الذي يرفرف في سماء لواء حوران الأزرق المبشّر بربيع جميل. الشبان على المئذنة بحجارة القناطر، المنتشرة في المنطقة، وباللون التقليدي لها، بعد ترميمها، بعدما تضررت بفعل قصف قوات النظام لأكثر من مرة، يرفعون علم الثورة السورية، وفي ذكرى انطلاقها، من الجامع ذاته، قبل ثلاثة عشر عاماً. هذه الصورة باتت أيقونةً بامتياز، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، بين أوساط الناشطين السوريين، وتحمل دلالات مهمة، في مقدّمتها أن هؤلاء الشبّان ما زالت الثورة حيّة لديهم، رغم الانتصار المفروض للنظام، والقتل، والتهجير، فنحن نتحدّث عن جيل جديد، في درعا، ما زالوا يرون أن الثورة مستمرّة.

اكتسب الجامع العمري في درعا طابعاً ترميزياً كبيراً ارتبط بالثورة السورية، فمنها بدأت شرارة حركة الاحتجاج على اعتقال شبّان من الأمن السوري، وشيخها أحمد الصياصنة، وصف بـ«خطيب الثورة السورية»، وهدمت مئذن

مصر والميناء البحري... حصار للدور وأزمات محتملة

عصام شعبان

يمثل الرصيف البحري على ساحل غزّة متغيّرا جديدا، فرضته الحرب، وضمن وظائفه المعلنة إيصال المساعدات، خصوصاً مع تصاعد المعاناة الإنسانية، لكنه طرح دوليا، بديلاً للإغاثة من قبرص في مؤتمر باريس نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بالتشاور مع أطراف أوروبية، اتّخذت خطوات لتنفيذه، مع تبلور رؤية أميركية تطالب بضرورة تعديل مسار الحرب، بما يقلّل الضحايا من المدنيين، ويسمح بدخول المساعدات الإنسانية. وضمن هذا الإطار، يمكن رؤية الانتقادات الموجّهة إلى حكومة نتنياهو، والمتعلقة بمصالح وفرص فوز فريق بايدن الرئاسي في الانتخابات المقبلة. وأيضاً استيعاب ضغوط الانقسام في الرأي العام بشأن دعم إسرائيل، وهو متغيّر جديد، نادر الحدوث بهذه الكيفية، ويتجاوز تهديد الحزب الديمقراطي انتخابيا، ليصبح موضوعا للنقاش.

ويأتي المعبر ضمن توجّهات لدى حلفاء إسرائيل (في واشنطن وبروكسل) بأن الحرب بهذه الكيفية تؤثر سلباً عليهم. لذا؛ يحاولون إظهار دور إنساني عبر المساعدات، يستوعب رفض تداعيات الحرب. وبهذا التوجّه، ومع حتى تهديدات بإبطاء المساعدات العسكرية الغربية لإسرائيل، أو مطالبة بتغيرات حكومية (تراجع عنها بايدن) لا يعتبر الميناء البحري، الذي سيقيمه ألف جندي من القيادة الوسطى الأميركية، تخليا عن دعم أهداف تل أبيب في الحرب، بل سيساعد في إطالة أمد الحصار برّيا، والاعتماد على الميناء الذي سيستغرق شهرين لإقامته، ويتكلف 35 مليون دولار، ما يعني استدامة وظائفه بعد انتهاء العمليات العسكرية في القطاع، وربما تأمين مصالح الأطراف الداعمة للمقترح في شرق المتوسّط.

على الجانب الإسرائيلي، وضمن استراتيجية الحصار، تصبح المساعدات سقف المطالب المسموح بها بديلاً لإنهاء الحرب حاليا، ويتصل بتقويض سلطة «حماس»، وشلّ أدوارها حتى في أعمال الإغاثة، وهو هدف معلن صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، من على بحر غزّة. اتصالاً بذلك، توظّف إسرائيل الميناء أداة جذب لأطراف داخل غزّة وخارجها، تتعاونُ معها، محاولة تكوين أجسام بديلة لـ«حماس»، وتختبر ذلك في تأمين وصول المساعدات، لكن سعي إسرائيل لم يلق استجابة، واستطاعت بعض القوى تأسيس نياتٍ ومجموعات الحماية الشعبية للتأمين، رغم اغتيالات إسرائيل لقوات الشرطة، ومحاولتها تعطيل توسّع هذه المجموعات عبر استهدافها كما جرى مساء الثلاثاء بجنوب غرب غزّة، والمرشّح للتكرار لمنع تشكّل أي أجسام تسهل إدارة المساعدات وتأمينها، ولإبقاء الفراغ قائما بما يُحدث الفوضى.

> يحمل الميناء البحري رسالة إلى كل الأطراف، ومنها القاهرة، مفادها أن اقتحام رفح هدفٌ ما زال قائماً، وفقاً لمسار العدوان من محافظات الشمال حتى خانيونس
>
> من المهم النظر إلى الميناء البحري، ضمن استراتيجية التوسّع والهيمنة الإسرائيلية، وتحقيق التفوّق العسكري والأمني

ويحمل الميناء البحري رسالة إلى كل الأطراف، ومنها القاهرة، أن اقتحام رفح هدفٌ ما زال قائما، وفقا لمسار العدوان من محافظات الشمال حتى خانيونس، وصولا إلى رفح التي شهدت عمليات قصف متكرّر في تمهيد يحمل تهديداً بالهجوم برّيا على المدينة التي لم تسلم بعض مناطقها من القصف جوا.

ويتضمّن الميناء وجودا عسكريا أميركيا على ساحل غزّة يعاون إسرائيل على الأقل في تنظيم المساعدات، بمشاركة الإمارات (ستكوّن تحالفا للمساعدات مع قبرص) وربما تتدخل أطراف عربية أخرى. وكانت خلال نوفمبر/ تشرين الثاني، شاركت في مؤتمر باريس بوفد وزاري، ولم تُبد اعتراضاً على فكرة المعبر البحري، لكنها فيما بعد، اشتكت بشكل خافتٍ من تراكم شاحنات المساعدات في العريش، نتاج عقباتٍ يفرضها الجانب الآخر (إسرائيل) تمنع وصولها إلى قطاع غزّة، وحاولت ضمن ذلك، للتدليل وإخلاء ساحتها، استضافة ممثلين من دول ومنظمّات دولية للاطلاع على الوضع في معبر رفح.

تغيّرت لهجة القاهرة نسبيا بشأن المساعدات، مع دخول الرصيف البحري طوْر الإنشاء، سواء عبر تصريحات رسمية، أو في تقارير إعلامية موجّهة، تؤكّد أن تعطيل وصول المساعدات يرتبط بتعنّت إسرائيلي، وكاستدراك متأخّر حول الرصيف البحري. بعد ثلاثة أشهر، شهد الموضوع تجاهلا مقصودا لمصر التي رحّبت بكل جهود للإغاثة وأعلنت يوم الاثنين (18 مارس/ آذار) بشكل مقتضب أنها تدرس المقترح، مشيرة إلى أن المعبر البحري غير كافٍ لمعالجة الأزمة، وهو ذاته موقف دول عربية وأخرى من الاتحاد الأوروبي. ولكن، على حد تعبير بيان لمنظمات حقوقية بينها «العفو الدولية»، لا يمكن الاختباء وراء عمليات الإنزال الجوي وجهود فتح ممرّ بحري لإشاعة وهم بأنها تفعل ما يكفي لدعم الاحتياجات في غزّة ونتاج خبراتٍ سابقة، ودروس حرب الإبادة الحالية، لا يمكن تصديق فاعلية المعبر البحري في إيصال المساعدات، أو أنه قاصرٌ على هذه المهمّة ويمكن إنجازها. وكمثال عملي، وصلت سفينة مساعدات عبر قبرص، بحمولة مائتي طن، أي ما يعادل عشر شاحنات تقريباً، كان يمكن تمريرُها من أي معبرٍ برّي، وتبحر سفينة أخرى، تستغرقُ أسبوعاً للوصول إلى ساحل غزّة. بينما تروّج وزارة الدفاع الأميركي لإمكانية توفير مليوني وجبة يوميا بجانب تقديم خدماتٍ طبيةٍ عبر مستشفيات مؤقتة في الميناء، يقيمها سلاح المهندسين الأميركي. وعموماً يتماسّ الميناء البحري، سواء كان مؤقتا أو سيتّخذ صفة الاستدامة، مع وضع مصر ودورها، وربما أزمات لاحقة ترتبط بالحرب، فمن جانب تستفيد مصر من معبر رفح في إبراز دوْرها الإغاثي، كدولة جوار. وأيضاً في جذب أطراف أوروبية إليها بوصفها بوابة للدعم الإنساني ووسيطا للتفاوض، وينال تعطيل أو إغلاق المعبر من دون إرادتها إحدى أدوات ترسيم دورها سياسيا وإنسانيا، ويبدو أن اقتراح المعبر البحري من قبرص بعد أسبوعين من الحرب، بالتشاور مع تل أبيب، لإمدادات تجاريةٍ للقطاع يكمل معبر رفح، تحوّل بديلا للمعابر البرّية. واستطاعت إسرائيل استثمارَه بعد مثولها أمام محكمة العدل الدولية، واتخذته هي وحلفاؤها عنواناً لمساعدة المدنيين، وتروّج أنها لا تستهدفهم عن قصد، وأن تعطيل المساعدات يرتبط، في جانب منه، بالقاهرة، وهو ما كرّره بايدن فيما بعد. وجاء في مرافعة تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية، كما يحول الميناء عمليات الإغاثة من كونها جهداً مشتركاً (عربيا وأمميا) إلى أنها مساع إسرائيلية وأميركية، لا تلعب فيها القاهرة دوراً إلا حسب ما ترى تل أبيب، وتسمح به ميدانياً على أرض القطاع برّاً.

وفي بحر غزّة، يفرض الرصيف المؤقت (كم سيبقى؟) حتى ولو خصّص للمساعدات، وجودا عسكريا في البحر المتوسّط على الأقل لحراسة المساعدات وتأمينها، وهذا يتزامن مع التوتر في البحر الأحمر وتأثيراته عسكرياً واقتصادياً، ما يزيد الضغوط على القاهرة لأنها ستواجه بمنطقتين تمثل ساحة للتوتر، وإن كان استهداف السفن في البحر الأحمر قائماً، وتضرّرت منه مصر اقتصاديا، فهو غير مستبعدٍ تكراره في البحر المتوسط، خصوصاً مع تصاعد المواجهة مع حزب الله.

ويبدو أن دخول قبرص وأخذها دورا كبيرا نسبيا في مسألة المساعدات، يمكن أن يمتد لتكون مركزا لتجمّعات سياسية شرق أوسطية تزاحم مصر، حيث عقدت خلال 13 مارس/ آذار الحالي اجتماعاً افتراضياً بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة الإمارات واليونان حول المعبر البحري، بجانب تحضيرها لاجتماع 21 مارس بمشاركة 40 دولة، سيخصّص صندوقا للإغاثة ويطرح الدعم الفني والمالي للمساعدات، وعبر اجتماعات تنسيق، يمكن لقبرص لعب دور في دعم إسرائيل أمنيا واقتصاديا، خصوصاً مع علاقات تعاون عسكري قائمة منذ عقد، بجانب تحالفات مشتركة، منها منتدى غاز شرق المتوسط.

وربما يوظف الميناء حال اقتحام رفح ممرّا بديلا لعبور الأفراد والمساعدات، وإغلاق معبر رفح بشكل مؤقتٍ مع تحوّل المنطقة إلى مسرح عمليات عسكرية، هذا الاحتمال قائم، خصوصاً بعد مصادقة نتنياهو (الجمعة 15 مارس/ آذار) على خطّة للهجوم على رفح.

وإجمالاً من المهم النظر إلى الميناء البحري، ضمن استراتيجية التوسّع والهيمنة الإسرائيلية، وتحقيق التفوّق العسكري والأمني، وأدواتها في حرب الإبادة اليوم، من حصار وتدمير وإبادة ومحاولات دفع الفلسطينيين إلى التهجير، إضافة إلى توقيت طرح المعبر ضمن تطوّرات الحرب الجارية التي تستهدف هزيمة المقاومة، وإنهاء سلطة «حماس»، أي أن المشروع المشار إليه كمهمة طارئة أميركيا، ليس كما يروّج بهدف الإغاثة وحسب، ومختلفٌ تماماً عن تلبية مطالب الفلسطينيين، وحقوقهم في إنهاء الحصار، وحرّية التنقل والحركة، والتبادل التجاري، عبر ميناء بحري ومطارات ومعابر مفتوحة وحرّة، من دون عوائق مع دول الجوار والعالم.

(كاتب مصري)

رفح في مزاد الحرب والمفاوضات

ليلى الشايب

يلعب رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، بأعصاب حلفائه وخصومه، بتهديده المستمرّ بشن عملية عسكرية في رفح، يرى أنه بدونها لا يتحقّق هدفه الكبير بالقضاء على حركة حماس قضاء مبرما، ويردّ عليه أغلبهم برفض العملية بعدما بدأوا يدفعون فعليا ثمن حربه البشعة على غزّة والتي لم تتوقف بعد، رغم مطالبات عالمية واسعة بوقفها، أما حلفاؤه الأقرب، والذين يدعمونه في هدفه ويعتبرونه هدفا ومصلحة مشتركة بينهم، فيطلبون منه تقديم خطّة تضمن لهم تجنّب قتل المدنيين وإحداث أضرار كبيرة كالتي أحدثها في غزّة... بمعنى: اقتل ولكن بعدد أقل، ودمّر ولكن بقدر أقل يُحدث ضجيجاً أقلّ، ويصرف نظر العالم ويقلل بالتالي خسائرهم السياسية.

ويأتي ردّ نتنياهو كل مرّة بأنه وحده من يعرف أين تكمُن مصلحة إسرائيل وكيف تتحقق، وأنه لا ينتظر أحدا ليقول له ما ينبغي أن يفعل ولا حتى الولايات المتحدة التي قال لرئيسها جو بايدن، بعيد زيارة خصمه ومنافسه اللدود وزير الدفاع بني غانتس إلى واشنطن، إنه يتوقع منه أن يقضي بنفسه على حركة حماس لا أن يعيد تشكيل حكومة إسرائيل! ولننتبه جيداً إلى أن إعلان البيت الأبيض عن فكرة إنشاء مرفأ بحري على شاطئ غزّة لإنزال المساعدات لسكان القطاع المنكوب، حدث في أثناء زيارة غانتس المثيرة للجدل.

كيف تستخدم ورقة عملية محتملة في رفح في هذه الحرب القذرة وتقلّباتها؟ ... لا يكاد يمضي يوم تقريبا لا يكرّر فيه نتنياهو تهديده باجتياح رفح، مع تجديد في الصياغة، إذ صرّح في واحدة من أواخر تهديداته بأنه سيذهب إلى رفح رغم الرفض الدولي لهذه الخطوة. و«قد أعطى تعليماته بالفعل للاستعداد لها»، وكلما تقدّمت مفاوضات تبادل الأسرى أو صدر عن حركة حماس موقف ثابت في نقطة من النقاط التي تعتبرها حكومة نتنياهو غير قابلة للتنفيذ، ازدادت وتيرة الضغط بورقة اجتياح رفح، في نبرةٍ يريدُها أن تظهره في مظهر رجل الحرب الذي لا يرمي سلاحه وسط المعركة، ويذهب إلى آخر نقطة بما يقتضيه أمن إسرائيل الذي هو وصيٌّ أمينٌ وشجاعٌ عليه، وسياسيٌّ مستعدٌ لإغضاب أقرب الحلفاء «من أجل الوطن» وصورة الجيش، وحكيمٌ يعلم شعبه الصبر عند تحقيق الأهداف الصعبة...

> وجدت واشنطن في عملية عسكرية محتملة في رفح فرصة ثمينة لترميم صورتها التي تلطّخت تماماً في الحرب
>
> لننتبه جيداً إلى أن إعلان البيت الأبيض عن فكرة إنشاء مرفأ بحري على شاطئ غزّة لإنزال المساعدات لسكان القطاع المنكوب حدث في أثناء زيارة غانتس

أما على الضفّة الأخرى، فقد وجدت واشنطن في عملية عسكرية محتملة في رفح فرصة ثمينة لترميم بقايا صورتها التي تلطّخت تماماً في الحرب، صورتها شريكاً كاملاً و«موثوقاً» لدى إسرائيل، في قتل سكّان غزّة وتدمير حياتهم في بعديْها المادي والرمزي والتخطيط للبدائل في أرضهم: من يحكمهم وكيف يديرون حياتهم وكيف يعيشون، وبعد خمسة أشهر من المجازر والمآسي التي لم يسبق لها مثيلٌ في التاريخ الحديث، إذ بالرئيس بايدن يستخدم لأول مرّة عباراتٍ من قبيل «الخط الأحمر» فيضع هذا الخط بين إسرائيل وبين نيّتها التوجّه إلى رفح لاجتياحها. وفي السياق، وضْعُ قيود على إمدادات الأسلحة إلى تل أبيب وتحريك بعض لجان الكونغرس لصياغة قرار بشأن هذه القيود. ... بين عشيةٍ وضحاها، بدا الأمر برمّته في خطاب واشنطن أقرب إلى تجاوز أهوال غزة، المستمرة بالمناسبة، والاكتفاء بالحديث عن حصيلتها الصادمة من عدد القتلى الذي تجاوز الثلاثين ألفا وعدم الاستعداد لقبول المزيد أو لأيّ مشهد مشابه له في رفح، ولا يلبث هذا الخطاب، أمام ردود نتنياهو، وتوصيات المستشارين والاتصالات المحمومة بين تل أبيب وواشنطن أن يخفّض نبرته ويبدي بعض التفهّم غير المعلن، فيطلب من مجلس الحرب والحكومة تقديم خطّة لعملية رفح تضمن حماية أرواح المدنيين والمنشآت أو البنية التحتية المدنية، وهو طلب غير قابل للتحقيق لأن نتنياهو لن يخنق نفسه مسبقا بأي التزمات أو تعهدات، ولكنه طلب أقرب إلى تبرئة ذمة واشنطن وشهادة على حرصها على حياة الأبرياء يمكن أن تشهرها لاحقاً في وجه كل من سيؤنّبها على مأساةٍ جديدةٍ في رفح... ثم، وفي غمرة مجاعة بدأت تطلّ برأسها بين الناجين من الموت قصفاً أو رمياً بالرصاص، يأتي الحديث عن ميناء الرئيس بايدن الذي وجّه جيش بلاده بإنشائه على ساحل غزّة ليغطّي على صورة غزّة المدمّرة، أو هكذا أريد لهذه المبادرة أن تكون لتستحوذ على جل التركيز والاهتمام والتغطية الإعلامية، فتكون المعادلة على النحو التالي: إسرائيل تقتل بالسلاح الأميركي وتجوع بمنع فتح المعابر أو حرمان الجائعين من الحصول على ما يلقى عليهم جواً من مساعدات، بفتح النار عليهم، ثم تأتي الولايات المتحدة لتطعمهم وتسكّن جوعهم بخطوة مبتكرة «بطولية» هوليوودية لم تعرقلها إسرائيل.. وعلى هذا المنوال تتبادل الحليفتان الأدوار وتسديان الخدمات بعضهما لبعض، فيما يوحي الجدال الكلامي بينهما، في ظاهره، بوجود خلاف حقيقي. والحقيقة أن الأمر ليس كذلك بطبيعة الحال وإنما اختلافٌ بشأن حساباتٍ تكتيكيةٍ قصيرة المدى.

وكما عدّلت واشنطن نبرتها، تبعتها الجوقة الغربية في هذا التحوّل اللفظي بالإجماع تقريبا على عدم وجاهة فتح جبهة جديدة في رفح، عبّر عنها مسؤول السياسة في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بعباراتٍ غير «ديبلوماسية»، فتساءل، وهو ينتقد دعوة نتنياهو إلى إجلاء سكّان مدينة رفح «إجلاؤهم إلى أين؟ إلى القمر؟»، من دون أن يغيّر ذلك من الالتزام الأوروبي بالدعم الكامل لإسرائيل في سعيها إلى القضاء نهائيا على «حماس».

وفي خضمّ هذا المشهد المركب وفيض التصريحات، يجدُر التنبيه إلى عدم الخضوع لأيِّ تخدير محتمل تحت مفعول رؤية سكّان قطاع غزّة يحصلون أخيراً على الطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى التي افتقدوها بشدّة خلال الأشهر القاسية التي مضت، فيما قد تُصبح رفح فعلياً بؤرة القتل الجديدة إذا ما نفذ نتنياهو تهديده في مسار هروبه المستمرّ إلى الامام لتفادي الأسوأ في مصيره السياسي والشخصي.

أما مصر التي حكمت عليها معاهدة السلام بالحياد (العسكري)، وحكمت عليها الجغرافيا وعوامل أخرى كثيرة معلومة باللاحياد، فوجدت نفسَها في هذه الحرب بالذات، أو هكذا أرادت، تتحرّك في مساحة الخوف ومحاولات إبعاد الخطر عن حدودها إلى أبعد مسافة ممكنة ودقّ ناقوس الخطر باستمرار من اتساع رقعة الصراع، وأن يفصل بين مدينة غزّة والأراضي المصرية، وتحديداً شبه جزيرة سيناء، شريط حدودي طوله 14 كيلومتراً يعرف بمحور فيلادلفيا. والحال أن المسافة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية التي يهدّد نتنياهو باجتياحها، لا تتجاوز 1,9 كلم لا أكثر، ويتكدّس فيها حالياً مليون ونصف مليون فلسطيني تتساءل مصر مثل غيرها: إلى أين سيرحلون إذا مضت إسرائيل في خطّة اجتياحها؟ ولكنه تساؤل مصحوب بالتحذير وبالتهديد أحيانا، فكيف وهي التي وضعت معبر رفح في وضع هلامي، لا هو مفتوح ولا هو مغلق، خشية تعرّض قوافل المساعدات والطواقم المرافقة لها للاعتداء من دون أن تستطيع الدفاع عنها أو ضمان عدم التورّط في أعمال عسكرية غير محسوبة، وخشية تدفق جماعي للفلسطينيين إلى داخل الأراضي المصرية من دون أن تستطيع منعهم ومنع حدوث أعمال شغب وفوضى... وفي كلتا الحالتيْن، يبدو الوضع على حافّة الانفجار، لذلك لا يخلو تصريح مصري في الآونة الأخيرة، تقريبا، من رفض أي دخول عسكري إسرائيلي إلى رفح، رغم ما يدور في كواليس مفاوضات الهدنة وتبادل الأسرى من إغراءات للجانب المصري بأن العملية ستريح مصر من كابوس الأنفاق التي تزعم إسرائيل أنها تمتد إلى داخل التراب المصري...

ويغطّي على الموقف المصري عنوان بالبنط العريض: لا نتحمّل مزيداً من المهجّرين، ونرفض من حيث المبدأ عملية تهجير جديدة للفسطينيين تحت أي مسمّى. ولأن الوضع الاقتصادي في مصر لا يتحمّل مزيدا من الضغوط... ولأن المولين والمسيطرين على الهيئات المانحة والمُقرضة تقتات عادة من الأزمات، ولا ترى في أوضاع الدول التي تحتاج الدعم الاقتصادي والمالي إلا ما يخدم مصالحها، فقد التقطت في المواقف والتصريحات المصرية هذا التذمّر، وهو حقيقة تؤكّدها تقلبات سعر الجنيه وارتفاع الأسعار والتململ الشعبي المتزايد جرّاء ذلك كله، فجاءت الوعود لمصر متزامنة تقريباً من صندوق النقد الدولي، ومن الاتحاد الأوروبي بما يزيد على 16 مليار دولار بين قروض ومنح، وهو ما دفع بعضهم إلى الربط بينها وبين عملية رفح والتهجير المحتمل لسكّانها والمحتمين بها من جحيم غزّة... وهو السيناريو- الكابوس الماثل أمام أطراف هذه المأساة.

ما الذي سينزع فتيل حريق جديد في رفح؟ والسؤال الأهم: هل يحقّق اجتياح غزّة مصالح أطراف تبدو متنافرة متخاصمة، وهي في الحقيقة متوافقة في أهدافها. وبالتالي، لن تبذل مساعي حقيقية لمنع عملية «جراحية ضرورية»، كما تتفق على وصفها في ما بينها؟... وفي الأثناء، تبقى رفح في حكم المؤجّل لتصحّ فيها كلمات الشاعر علاء نعيم الغول... «للموت غيم عابر فوق المدينة/ آه يا رفح الذين تناثروا في الشوك في أحضان ذاكرة ممزّقة/ ولون دماء من ذبحوا على مرأى من البحر القعيد»...

(من أسرة تلفزيون العربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads